الدلالات الوطنية في خطاب رئيس الجمهورية بعيد الوحدة

تقرير/ عبدالملك الشرعبي

حملت احتفالات شعبنا بالعيد الوطني الرابع والعشرين لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية هذا العام الكثير من الدلالات العميقة في نفوس كل اليمنيين بالنظر الى حجم التحولات والانجازات التي تحققت في زمن قياسي رغم الظروف العصيبة التي عاشها الوطن والتحديات الكبيرة التي شهدها -ولا يزال ،لكنها تمثل قياسا بالزمن تحولات عظيمة لأنها تولّدت من رحم التغيير الذي اجترحه اليمنيون، في فبراير 2011م، بثورة شبابية شعبية سلمية شهد لها العالم ومثلت تجربةً فريدةً للانتقال السلمي للسلطة، ودخول البلاد في مرحلة انتقاليه فرضتها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وقرارا مجلس الأمن .. تحققت خلالها انجازات كبيرة تتجاوز عمر الوحدة التي تجري اليوم اعادة صياغتها وتشكيلها على أساس نظام اتحادي ديمقراطي تتحقق فيه قيم العدالة والمساواة ويسود فيه حكم القانون الذي ظل مغيبا طيلة العقود الماضية .. وهو ما بدا واضحا في خطاب الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية - الهام الذي وجهه الى أبناء شعبنا في الداخل والخارج بمناسبة العيد الوطني الـ24 لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية الذي اكد فيه أن ما يميز احتفالات شعبنا هذا العام بالعيد الوطني الرابع والعشرين للجمهورية اليمنية هو تزامنه مع إنجاز صياغة حديثة ومعاصرة لمشروع الوحدة اليمنيةً على أساس اتحادي ديمقراطي يضمن الحقوق المشروعة في العدالة والمساواة لكل أبناء اليمن من خلال صيغة حديثة ومعاصرة لمشروع الوحدة اليمنية بعد معالجة السلبيات وإنصاف المظالم وجبر الضرر، كركائز هامة من شأنها أن ترسخ عرى الوحدة الوطنية في النفوس واعادة القها وتجديد معانيها وقيمها العظيمة السامية باعتبارها مبادئ قائمة على الإنصاف والمواطنة المتساوية وتحقيق التطلعات المشروعة لشعبنا في الحياة الحرة الكريمة والعيش الرغيد لجميع اليمنيين في ظل دولة مدنية اتحاديه حديثة يسود في ظلها النظام والقانون ومبادئ الحكم الرشيد".

ومن المؤكد أن ما تحقق من انجازات خلال المرحلة الانتقالية التي يقودها الرئيس عبدربه منصور هادي مسنودا بتأييد محلي وعربي ودولي واسع تعد كما اشرنا كبيرة وعظيمة قياسا بالفترة الزمنية القصيرة والتحديات والمخاطر الجمة المحيطة بالوطن ... وتأتي وثيقة الحوار الوطني الشامل التي اجمعت عليها كافة القوى والمكونات الوطنية وصيغت بأفكار ورؤى يمنيه خالصة تعد ابرز تلك المنجزات بما حملته من مخرجات هامة كخارطة طريق لإعادة بناء اليمن الجديد، والدولة اليمنية المدنية الحديثة بما تضمنته من موجهات دستورية، تتعلق بشكل الدولة وهويتها، ونظامها السياسي ،وتشكلت بموجبها لجنة صياغة الدستور التي قطعت شوطا كبيرا في صياغة مسودة الدستور الجديد لليمن على ضوء الموجهات التي تضمنتها وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني. كما تضمنت مخرجات الحوار موجهات قانونية ورؤى ومعالجات لكافة المظالم والإشكاليات التي واجهت دولة الوحدة خلال العقود الماضية ..وفي هذا الصدد اعتبر الاخ رئيس الجمهورية مخرجات الحوار الوطني بما تضمنته من صيغةِ دولةٍ اتحادية بأقاليمها الستة هي خطوة مهمة لإعادة بناء اليمن الواحد بموجب مشروع الدستور الجديد الذي يجري إعداده حالياً على أساس توزيع إداري جديد كبديل للمركزية الإدارية المفرطة التي استعصى عليها تحقيق الشراكة المنصفة والعدالة المتساوية بلا تمييز أو إقصاء أو تهميش.

وها هي القيادة السياسية تسارع الخطى اليوم ومعها الحكومة في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني بدءا بإعلان قرار تحديد شكل الدولة الاتحادية بستة اقاليم تلاها القرار الجمهوري بتشكيل لجنة صياغة الدستور في مارس الماضي الذي يشكل محطة مهمة وعلامة فارقة في عمر المرحلة الانتقالية ثم القرار الرئاسي بتشكيل الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني واتخذت الحكومة حزمة من القرارات والاجراءات التنفيذية للشروع بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني والانطلاق صوب المستقبل المشرق الذي اخذت ملامحة تتشكل اليوم.

وفي هذا السياق، حرص الرئيس عبدربه منصور هادي، على التأكيد أن مخرجات الحوار الوطني، هي صياغة معاصرة لمشروع الوحدة اليمنية على أساس اتحادي ديمقراطي يضمن العدالة والمساواة والإنصاف لكل أبناء اليمن في دولة جديدة على مبادئ الحكم الرشيد بعد معالجة السلبيات ورد المظالم وجبر الضرر كشروط ضرورية لبدء شراكة وطنية حقيقية بالثروة والسلطة.

وقال:" نعكف اليوم بهمةٍ وطنية عالية، لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل باعتبارها الركيزة والدعامة الأساسية للإصلاح الشامل وجوهر التغيير الهادف لبناء دولة مدنية حديثة تقوم على مبادئ الحكم الرشيد والعدالة والمساواة والشراكة في السلطة والثروة بلا استئثار أو احتكار"..داعيا كافة القوى السياسية الوطنية إلى توحيد موقفها إيثاراً لمصلحة الشعب والوطن بمنأى عن أية اعتبارات وولاءات وانتماءات حزبية ومناطقية ومذهبية أو أية اعتبارات ومصالح شخصية وآنية ضيقة بل وزائلة.. وتأتي دعوة رئيس الجمهورية كافة القوى الوطنية لتوحيد موقفها والعمل بروح الفريق الواحد من اجل استكمال تنفيذ متطلبات المرحلة الانتقالية والوقوف الى جانب الدولة والحكومة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني لإدراكه بأن هذه المخرجات لا تعني شخصا أو حزبا أو حكومة فقط بل يتطلب تنفيذها اسناداً ودعماً مجتمعياً وكذلك دعماً دولياً لتجاوز التحديات الماثلة ..

وفيما يمضي اليمنيون في إنجاز بقية استحقاقات المرحلة الانتقالية بنجاح كبير، والشروع بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني تزايدت وتيرة التحديات الاقتصادية والأمنية التي تهدد مسيرة التسوية السياسية .. تتصدرها الأعمال الإرهابية التي استغلت الظروف السياسية الاستثنائية التي تعيشها البلاد وأزماتها المتلاحقة في الأعوام الأخيرة واعتقدت بأنها ستجد في اليمن ملاذاً آمناً لأفكارها الظلامية والاجرامية فأخذت تنفث شرورها وسمومها في جسد الوطن وتمارس الاجرام والضلال في الشعب وتكبد الوطن جراء ممارساتها وأعمالها القذرة خسائر فادحة سواء على صعيد الاضرار بالاقتصاد والسياحة أو على صعيد الاعمال الوحشية التي راح ضحيتها بأرواح المئات من الأبرياء من منتسبي الجيش والأمن ومن المواطنين ، فضلاً عن السمعة السيئة التي باتت ترافق اسم اليمن دولياً بسبب انتشار عناصر الإرهاب والشر على أرضه.

وهو الامر الذي جعل القيادة السياسية تتخذ قراراً حاسماً بخوض الحرب ضد تنظيم القاعدة الارهابي وعناصره المارقة في محافظتي ابين وشبوة ، حيث تمكنت القوات المسلحة من دك اوكار الارهاب والظلام وتحقيق انتصارات ساحقة على الارهاب وتطهير جل مناطق واماكن تجمعاتهم في ابين وشبوة وملاحقة فلولهم اينما كانوا وتطهير البلاد من شرورهم ورجسهم.

ومن المؤكد أن هذه الإرادة الصلبة ستمضي بخطى واثقة وعزيمة لا تلين مهما كانت التضحيات والتحديات ، لأنها تنبع من صدق الإحساس بالمسؤولية الوطنية والخوف على حاضر الشعب ومستقبله حتى لا تستأسد عليه أدوات الشر لتجهض أحلامه وامانيه في التغيير وطموحه في الاستقرار والعيش الكريم ..وذلك ما أكده رئيس الجمهورية أن معركة شعبنا وقواتنا المسلحة والأمن باتت معركة مصيرية مع قوى الإجرام والغدر والإرهاب لتطهير اليمن من شرورها وتداعيات نشاطها الإرهابي على أمن الوطن واستقراره وتعطيل الاقتصاد وشل حركة السياحة والاستثمار وعرقلة مسيرة التحول السياسي واجهاض مشروع الدولة المدنية الحديثة التي اخذت تتشكل اليوم والتي لن يستطيع احد أياً كان أن يقف في طريقها أو يعرقل مسارها.

محو الأمية .. ضرورة لبلوغ الأهداف الوطنية والبناء التنموي

تقرير/ حمدي دوبلة

قرابة أربعة آلاف دارس ودارسة في مراكز محو الأمية بمديرية شعوب بأمانة العاصمة تحرروا من الأمية خلال 3 سنوات.

الأسبوع الماضي أقيم احتفال تكريمي بالمركز الثقافي بصنعاء بحضور عدد من مسؤولي وزارة التربية والتعليم وأمانة العاصمة وشهد خلاله تكريم 300 من دارسي محو الأمية في مراكز مديرية شعوب التي أرست تقليداً سنوياً، كما يقول مدير محو الأمية بشعوب عبدالله علي ضبيان يتمثل في تكريم المبرزين من الدارسين والدارسات.

ويضيف ضبيان في حديثه لـ(الثورة) : إن التكريم الذي أقيم للعام الرابع على التوالي برعاية عبدالقادر علي هلال، أمين العاصمة، وحضور الدكتور عبدالله الحامدي، نائب وزير التربية والتعليم، وعبدالوهاب جولة، مستشار أمين العاصمة وعدد من المسؤولين في السلطة المحلية بالأمانة، جاء في إطار الأنشطة والفعاليات الهادفة إلى تشجيع وتحفيز الدارسات في مراكز محو الأمية على مواصلة تحصيلهن العلمي وبما يساهم في إكسابهن المهارات والمعارف اللازمة التي تعينهن على مواجهة متطلبات الحياة والمشاركة الفاعلة في عملية البناء التنموي.

جهود مشتركة

وتعتبر الأمية من أبرز القضايا المجتمعية التي يجب أن تتضافر الجهود الرسمية والشعبية للقضاء عليها.

ويؤكد مسؤولو جهاز الأمية وتعليم الكبار على أهمية تعزيز الشراكة بين أجهزة الدولة والجهد الشعبي ومنظمات المجتمع المدني في وضع الخطط اللازمة للتسريع بخطوات القضاء على الأمية في اليمن وخصوصاً في أوساط النساء.

ويقول مدير مكتب محو الأمية بمديرية شعوب عبدالله ضبيان :إن التكريم الذي شمل دارسات من الثلاثين المركز الخاص بمحو الأمية وتعليم الكبار في المديرية أقيم تحت شعار (القضاء على الأمية مسؤولية الجميع) وذلك إنطلاقاً من الأهمية التي تكتسبها مسألة توحيد الجهود والطاقات للقضاء على هذه الظاهرة المجتمعية الخطيرة والتغلب عليها وبما يؤدي إلى تحسين مستوى حياة الأفراد وإزالة الفوارق الاجتماعية بينهم.

ويشير ضبيان الذي تم منحه شهادات تقديرية من قبل جميع مراكز محو الأمية على مستوى المديرية عرفاناً لجهوده الدؤوبة من أجل مكافحة الأمية إلى أنه تم افتتاح عدد من المراكز التكميلية ،كما تم توزيع مكائن ومعدات خياطة على 8 مراكز لمحو الأمية.

داء اجتماعي خطير

ويؤكد مسؤولو أمانة العاصمة أن هناك مساعي حثيثة لمكافحة الأمية على مستوى أمانة العاصمة التي يوجد بها 220 مركزاً خاصاً لتعليم الكبار تستقبل أكثر من 20 ألف دارس ودارسة سنويا.

وتقول فتحية عبدالواسع وكيلة أمانة العاصمة لقطاع الشؤون القانونية :إن قيادة أمانة العاصمة تسعى إلى توسيع الدعم لمراكز محو الأمية بهدف القضاء على هذه الظاهرة المجتمعية باعتبارها أبرز المعوقات للأداء التنموي والتطور الاجتماعي الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نشر التعليم والقضاء على الأمية والجهل.

وكشفت الوكيلة فتحية عن توجه لاعتماد يوم وطني لمحو الأمية وتفعيل الإجراءات في هذا الصدد وصولا إلى هدف يتمثل في إيجاد عاصمة يمنية خالية من الأمية.

من جهته يوضح أمين عام اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم " اليونسكو" الدكتور أحمد المعمري أهمية توجيه الجهود الوطنية صوب التخلص من داء الأمية وتقليص خطرها.. مشيرا إلى أن الأمية هي الداء الذي قامت كل ثورات اليمن من أجل التخلص منه.

ويضيف المعمري : إن الأمية داء اجتماعي اقتصادي وفكري وثقافي كما تمثل خطرا على الحرية والسيادة والاستقرار وتعيق خطوات النهوض والبناء والتشييد الحضاري, موضحا أن التاريخ والحضارة الإنسانية هما في الأساس نتاج علم ومعرفة ولا بد للشعب اليمني إذا ما أراد اللحاق بركب الأمم المتقدمة أن يصل للإنتاج المعرفي الذي يتيح الوصول إلى العلم والحكمة اليمانية التي نباهي بها العالم.

ويشدد الدكتور المعمري على توحيد الطاقات الوطنية على المستويين الرسمي والشعبي في سبيل مكافحة الأمية والقضاء النهائي عليها باعتبارها أحد أبرز معوقات التحول الحضاري الذي ينشده اليمنيون.

رئيس بعثة التعاون في اليمن المهندس سعد العريفي خلال لقائه بعدد من الاعلاميين:

أمن وتنمية اليمن مرهون بتكاتف أبنائها

محمد محمد إبراهيم

أكد رئيس بعثة مجلس التعاون في اليمن سعادة السفير المهندس سعد بن محمد العريفي أن أمن وتنمية اليمن مرهون بتكاتف أبنائه، كما أن استكمال ما تبقى من مسار التسوية السياسية التي شهدتها وتشهدها اليمن، متوقف على مدى المرونة والتنازلات المعول تقديمها من كل القوى السياسية لبعضها البعض خدمة للمصلحة العليا لليمن..

وقال العريفي في لقاء جمعه بعدد من الصحفيين اليمنيين الأربعاء : إن ما يجري في اليمن من تحديات كبيرة وحروب ضد تنظيم القاعدة، في أكثر من محافظة، يتطلب من أبناء اليمن قاطبة التلاحم والتكاتف لإفشال مخططات الإرهاب ودحره من اليمن.. مشدداً على ضرورة أن يضطلع الإعلاميون اليمنيون بكافة توجهاتهم بدور تاريخي مسؤول لمساندة القيادة السياسية وجهود الدولة في مواجهة حرب القاعدة، وكذا العمل بشفافية كبيرة تسهم في كشف الحقائق وإيضاح أسباب الخلل، ولما يخدم الدولة في التغلب على المشاكل والعراقيل التي تستهدف عرقلة تنفيذ مخرجات الحوار، وكذا المشاكل التي تتصل بما تشهده البلد من أزمة مشتقات نفطية واستهداف واضح ومتكرر للكهرباء..

وجدد سعادة السفير العريفي دعم دول مجلس التعاون لليمن سياسياً من خلال المبادرة الخليجية ومساندة جهود القيادة السياسية اليمنية والشعب اليمن في تنفيذ هذه المبادرة التي تقدمت بها دول المجلس انطلاقاً من واجب الدين والجوار الجغرافي والاجتماعي وأواصر ووشائج القربى بين اليمن ودول مجلس التعاون.. كما جدد التأكيد على مواقف دول المجلس الداعمة لليمن انسانياً وتنموياً ولكل ما شأنه تجاوز الأزمة الاقتصادية التي تعيشها اليمن.. لافتاً إلى أن أكثر من 60% من حجم ما قدمته مجموعة أصدقاء اليمن هو من دول مجلس التعاون .

وحول تناولات بعض وسائل الإعلام لقضايا الاستثمار ورأس المال الخليجي والأسباب المعيقة لإقدامه إلى فرص الاستثمار في البيئة اليمنية خصوصاً في المحافظات الأكثر أمناً وسكينة قال سعادة السفير : جميعنا يدرك أن الاستثمار هو أنجح الطرق لإنعاش التنمية، وهو أفضل بكثير من المساعدات، وأن بيئة اليمن الاستثمارية في اليمن بكر وسوقها لا زالت مفتوحة على فرص كبيرة ومتنوعة وثرية.. لكن هذا لا يكفي لأن يقتنع رأس المال الخليجي أو غير الخليجي.. فرأس المال جبان ولا يمكن أن يجازف في بيئة استثمارية مخاطرها أكثر، فالأمن والاستقرار ركيزتان لا غنى عنهما .. وتأكدوا أن أشقاءكم في دول المجلس من أرباب المال والأعمال يتوقون للاستثمار والسياحة في اليمن لكن ما شهدته اليمن الثلاث السنوات الأخيرة غير الكثير من طموحات المستثمرين، فلم يعزف المستثمر والسائح الخليجي فحسب، بل عزف عن الاستثمار والسياحة في اليمن المستثمرون اليمنيون، الموجودون في الخليج وغير دول الخليج..

وقال أيضاً :اليمن بلد جميل وسياحي من الدرجة الأولى، فمناخه المتنوع والمناسب على مدار السنة، وخضرته الخلابة خصوصاً في إب، وكذلك محمياته الطبيعية وسواحله الواسعة ذات المناخ المعتدل، وغيرها من المواصفات النادرة جعلته البلد الأول بالنسبة للسياحة الخليجية، والجاليات اليمنية المقيمة في الخليج، فلا يمر شهر ولم يشهد تدفقاً بالآلاف من السياح.. ما يعني أن فرص الاستثمار فيه أكثر جدوى وتنوعاً بين البلدان العربية، اليوم .. ومن هنا أنا أؤكد أنه متى ما وجد الأمن والاستقرار والنظام والقانون، سيتدفق الاستثمار وستتسابق رؤوس الأموال أولاً اليمنية المهاجرة وثانياً الخليجية والدولية..

وكرم رئيس بعثة مجلس التعاون لدى اليمن عدداً من الصحفيين اليمنيين تقديراً لجهودهم الإعلامية ورسالتهم الداعمة لمسار التسوية السياسية في اليمن، محملاً إياهم وعبر وسائلهم الإعلامية تهاني البعثة لليمن قيادة وحكومة وشعباً وذلك بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين للوحدة اليمنية المباركة، داعياً وسائل الإعلام الرسمية والأهلية والخاصة إلى استشعار دوره الوطني في هذه الظروف الصعبة..

دراسة استطلاعية تؤكد أهمية احتواء الدستور على نص بمجانية التعليم

تقرير/ حسن شرف الدين

كشف استطلاع جديد حول مخرجات الحوار الوطني والدستور الجديد شمل500 شخص من أربع محافظات يمنية هي "عدن، الحديدة، صنعاء، لحج" عن أن 66 % من المبحوثين سوف يصوتون للدستور إن نص على مدنية الدولة.. فيما أفاد 40 % من المبحوثين بأنهم سوف يصوتون للدستور إن نص على الدولة الفيدرالية.. واعتبر 51 % أن احتواء الدستور على نص يضمن إنشاء محكمة دستورية عليا للنظر في عدم دستورية القوانين مهم جدا أو مهم إلى حد ما.. كما اعتبر 83 % من المبحوثين أن احتواء الدستور على مادة لإصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين مهم جدا.. فيما أجاب الغالبية الساحقة من المبحوثين 94 % بأن احتواء الدستور على نص حول إلزامية التعليم لغاية إكمال المرحلة الثانوية هو مهم جدا.

واعتبر 89 % من المبحوثين في الاستطلاع الذي أجراه مركز البحوث والتنمية المجتمعية بالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان ومنظمة رعاية الأطفال في اليمن خلال الفترة 22 فبراير وحتى 11 مارس 2014م أن اشتمال الدستور على نصوص لتنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل مهم جداً.. فيما اعتبر 82 % منهم أن تضمين الدستور نص يتعلق بالعدالة الاجتماعية مهما جدا وأن 80 % منهم يعتبرون احتواء الدستور على نص يتعلق بسيادة القانون مهما جدا.

وفيما يخص النساء والأطفال فقد أيد 54 % من المبحوثين مساواة المرأة بالرجل في العمل السياسي.. ويرى 52 % منهم أن تمثيل النساء في مؤتمر الحوار الوطني كان كافيا.. ويعتقد 44 % بأن السن الآمن للزواج بعد سن 18 سنة.. فيما اعتبر 25 % أن الشخص يكون قاصرا وغير معرض للمساءلة القانونية عند 15 سنة.

وفيما يخص مخرجات مؤتمر الحوار الوطني فقد أيد تماما 54 % من المبحوثين حصر تولي المناصب العليا في البلاد لفترتين فقط.. فيما 51 % أيدوا إنشاء هيئة لشئون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.. و70 % يؤيدون عدم حصانة أي فرد أمام تقارير الرقابة المحاسبية للمال العام.. و61 % يؤيدون تمكين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من القيام بمهامه الرقابية والمالية الإدارية والقانونية على كافة الأجهزة العسكرية والأمنية.. فيما 85 % يؤيدون تماما منع منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية والمخابرات من تعاطي القات في المعسكرات وأثناء أداء الواجب.. و54 % يؤيدون تشكيل لجنة خاصة من المدنيين لمراقبة احترام المخابرات لحقوق الإنسان وحرياته.. فيما 41 % يؤيدون دمج جهازي الأمن السياسي والأمن القومي في جهاز واحد.. ويؤيد 63 % منع منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية والاستخبارات من العمل السياسي أثناء وجودهم على رأس عملهم.. ويؤيد 52 % حظر مشاركة منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية والاستخبارات في الانتخابات والاستفتاء.. وأيد 37 % من المبحوثين إلغاء وزارة الإعلام وتشكيل هيئة مستقلة عليا للإشراف على الإعلام.. ويؤيد كذلك 65 % إنشاء هيئة وطنية للعدالة الانتقالية.

وبالنسبة لتوزيع الثروة بعد تحول اليمن إلى الفيدرالية يرى 30 % أن تكون الثروات في الأقاليم سيادية وتتولى الحكومة المركزية توزيعها على الأقاليم بالتساوي، ويرى 17 % بأن تدير الأقاليم ثرواتها مباشرة وتحت إشراف الحكومة المركزية ويرى 15 % بأن تكون الثروات من مسؤولية الحكومة المركزية والتي تتولى توزيعها على الأقاليم مع امتياز خاص للإقليم الذي توجد فيه الثروة.. فيما أجاب 39 % من المبحوثين وأغلبهم من النساء بـ"لا أعرف".

ويثق 57 % من المبحوثين بشكل كبير في قدرة مخرجات الحوار الوطني على حل مشاكل اليمن.. فيما يثق 54 % بأن مخرجات الحوار الوطني سوف تفضي إلى حل مشاكل محافظاتهم.. ويعتقد 44 % بأن مخرجات الحوار ستفضي إلى حلول لمشاكلهم الأسرية.. ويؤيد 44 % من إجمالي المبحوثين تحول اليمن إلى دولة اتحادية وبالذات في عدن.

ويرى 41 % من المبحوثين بأن مستقبل اليمن سيكون أفضل.. فيما يرى 30 % بأن أهم مشكلة تواجه اليمن حاليا تتمثل في الوضع الاقتصادي.. فيما يتوقع المبحوث للعام القادم فقد أجاب أكثر من نصف المبحوثين 54 % وأكثرهم من النساء بأن وضع أسرهم المعيشي بعد عام من الآن سيكون أفضل.

وقد وجد الاستطلاع أن 10 % من المبحوين تابعوا فعاليات مؤتمر الحوار الوطني بشكل مستمر.. فيما تراوحت أسباب عدم الاهتمام بالنسبة لمن قالوا بأنهم غير مهتمين بين عدم الاهتمام بالسياسة 49 %.. فيما اعتبر 97 % من المبحوثين وجود نص دستوري يتعلق بحماية واحترام حقوق الإنسان مهما جدا.. فيما اعتبر 60 % التلفزون أهم مصدر للأخبار والمعلومات بشكل عام.. واعتقد 44 % من المبحوثين بأن السن الآمن للزواج هو بعد سن 18 سنة.. وأجاب كل المبحوثين تقريبا 99 % بأن احتواء الدستور على نص يتعلق بمجانية التعليم مهم جدا.

تتمة.. تتمة.. تتمة.. تتمة.. تتمة.. تتمة.. تتمة.. تتمة.. تتمة.. تتمة.. تتمة.. تتمة.. تتمة.. تتمة.. تتمة.. تتمة.. تتمة..

المنامة تستضيف

وأضاف وفقاً لوكالة أنباء البحرين بان المؤتمر سيناقش في جلساته العديد من أوراق العمل كما ستقام على هامش المؤتمر عدداً من ورش العمل حول مرئيات المنظمات والمؤسسات العربية لحقوق الإنسان حول النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتحديد العلاقة بين المحكمة العربية لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في دعم عمل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتقييم ومتابعة توصيات المؤتمر العربي حول تطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية لعام 2013 الذي أوصى بتأييد مبادرة ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان ومقرها البحرين كمشروع رائد لتطوير وتنمية وتعزيز حقوق الإنسان باعتبارها آلية قانونية ضرورية لدعم منظومة حقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية.

تظاهرة امام

ولذلك فإن غالبية المعتقلين في غوانتانامو سيبقون هناك حين يغادر اوباما البيت الابيض في يناير 2017م، بحسب قوله.

وشارك في التظاهرة كل من هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، والتي تزامنت مع 40 حراكا مشابها في 40 مدينة في سبع دول، بحسب المنظمين.

هجوم على مبنى

وقال المتحدث العسكري باسم الحركة عبدالعزيز ابو مصعب لوكالة الصحافة الفرنسية: "ان ما يطلق عليه البرلمان الصومالي اصبح منطقة عسكرية. مقاتلونا هناك لشن عملية مقدسة.

واستهدفت الحركة في هجماتها الاخيرة مباني حكومية رئيسية وقوات الامن، في محاولة لتكذيب مزاعم السلطات بانها تربح الحرب ضد المسلحين الاسلاميين.

ويبدو هذا الهجوم مشابها لهجوم شنته حركة الشباب في فبراير ضد القصر الرئاسي المشدد الحراسة والذي شهد انفجار سيارة مفخخة عند بوابة القصر تلاه هجوم لانتحاريين خلف 16 قتيلا على الاقل من بينهم المهاجمين.